الثورة
www.althawranews.net
الأحد 4 ربيع أول 1435هـ 5 يناير 2014م العدد 17944
Sunday : 4 Rabea Awal 1435 - 5 January 2014 - Jssue No. 17944

تقرير فريق بناء الدولة يضع اللبنات الأولى لمبادئ الحكم الرشيد والمواطنة المتساوية

محمد الفائق

مرحلة جديدة يراها الكثير أنها لحظات وضع اللبنات الأولى لبناء يمن جديد يقوم على المواطنة المتساوية والحكم الرشيد خصوصا بعد مشارفة مؤتمر الحوار الوطني الشامل على الانتهاء وإعلان مخرجاته التي يعول عليها الملايين من أبناء اليمن.

ووفقا للأمانة العامة لمؤتمر الحوار فإن نحو 90% من تقارير ومهمات الفرق في الحوار تم إنجازها والبقية لاتزال تنتظر اجتماع المكونات السياسية على كلمة سواء لعلها تكون ملبية لطموحات الشعب اليمني.

ومن ضمن تلك التقارير التي تم انجازها وعرضها على أعضاء مؤتمر الحوار الوطني في الجلسة العامة الثالثة تقرير بناء الدولة والذي سعى فريقه خلال ستة أشهر إلى الخروج بمنظومة متكاملة لبناء الدولة ووضع دستور جديد يتضمن مبادئ المواطنة المتساوية وحقوق المواطن والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

60 قرارا من الموجهات الدستورية

وتضمن تقرير فريق الدولة، حصلت "الثورة" على نسخة منه، ستين قرارا من الموجهات الدستورية تشمل الأسس السياسية الاقتصادية الاجتماعية والتي تشير إلى أن أساس نظام الحكم في الدولة يقوم على الشرعية الدستورية وسيادة القانون وتطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة على كل من يتولى وظيفة عامة بما في ذلك رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إضافة إلى حظر استغلال دور العبادة لنشر الأفكار الحزبية وتحقيق مصالح سياسية.

كما بين التقرير أن النظام السياسي نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية والحزبية بهدف التداول السلمي للسلطة.. إلى جانب كفالة حق المواطنين في التعبير عن آرائهم وخياراتهم السلمية بدون سلاح أو الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة وبدون حاجة للحصول على ترخيص مسبق وهو ما اعتبره مراقبون أنه يعطي حرية واسعة للمواطنين للتعبير عن إراداتهم.

وتطرق التقرير أيضا إلى القوات المسلحة باعتبارها مؤسسة وطنية موحدة تتبع وزارة الدفاع وأكد أن بناءها يتم على أسس وطنية وغير جهوية كما أوضح محظورات تسخير القوات المسلحة لصالح حزب أو فرد أو عائلة أو جماعة.

23 قرارا اقتصاديا

وفي الأسس الاقتصادية التي تتكون من 23 قرارا أشار التقرير إلى أن الدولة تلتزم بحرية النشاط الاقتصادي بما يحقق العدالة الاجتماعية و تشجيع المنافسة المشروعة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وضمان حرية حركة البشر والبضائع والتجارة والاستثمار والأموال مع كل الدول.

كما أشار التقرير إلى أن اولدولة مسؤولة عن مواجهة حالات الفساد المالي والإداري والكسب غير المشروع وتحديد مكونات المال العام من أراض وعقارات ونقد وغيرها في الداخل والخارج.

واعتبر التقرير أن الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الداخلية ملك عام للدولة وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة إلى جانب مراعاة فرض الضرائب والتكاليف العامة على المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.

ويوضح القرار رقم 17 في الأسس الاقتصادية منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت والتي تتقرر على خزانة الدولة على أن يكون الحد الأدنى للأجور ملبيا لاحتياجات الحياة الكريمة.

23 قراراً اجتماعياً

وبين التقرير قرارات الأسس الاجتماعية والمكونة من 23 قرارا أبرزها أن الدولة تكفل المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعلى أن ترعى الدولة الأمومة والطفولة والنشء والشباب وتحميهم من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي.

إلى جانب كفالة مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في تولي الوظائف العامة بناء على معايير واضحة في المؤهلات والكفاءة وضمان الترقية وعلى أن تلتزم أجهزة الإدارة العامة بمبدأ الشفافية في عملها ومنح الحق للأفراد وأجهزة الإعلام في الإطلاع على نشاط الإدارة والحصول على وثائق متعلقة بعملها وتقرير العقوبة المناسبة على عدم الوفاء بهذا الواجب.

وأشار التقرير بما يخص الأسس الاجتماعية إلى أن لكل شخص الحق في الحصول على سكن ملائم وعلى الدولة أن تتخذ التدابير التشريعية لتحقيق ذلك.

كما أوضح مسؤولية الدولة في رعاية المعاقين والمواطنين اليمنيين في الخارج وتوفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين وتشجيع حرية البحث العلمي والإبداعات الأدبية والفنية والثقافية وتوفير الوسائل المحققة لذلك.

10 قرارات بهوية الدولة

وفي ما يتعلق بهوية الدولة شمل التقرير 10 قرارات تتضمن اسم الدولة (الجمهورية اليمنية في حال بقاء الدولة بسيطة) أو (جمهورية اليمن الاتحادية في حال تغير شكل الدولة إلى دولة اتحادية).

واللغة الرسمية (اللغة العربية مع الاهتمام بتطوير اللغة المهرية والسقطرية) والانتماء العربي والإسلامي والمواطنة المتساوية والاتفاقيات الدولية ومصدر السلطة (الشعب مالك السلطة ومصدرها) التعددية الحزبية ومبدأ الفصل بين السلطات ومصدر التشريع (الشريعة الإسلامية مصدر التشريع ودين الدولة (الإسلام دين الدولة).

نظام الحكم الرئاسي والانتخابي

وأقر فريق بناء الدولة في تقريره القرارات المتعلقة بنظام الحكم والتي أوضح فيها أن نظام الحكم رئاسي وتتم مراجعة النظام بعد دورتين انتخابيتين إلى جانب القرارات المتعلقة بالنظام الانتخابي وتضمنت نظام (القائمة النسبية المغلقة) التي تلزم المكونات السياسية بترتيب قوائمها الانتخابية بما يضمن وصول نسبة 30% على الأقل من النساء للمجالس الانتخابية .. كما تضمنت إجراءات الإدارة الانتخابية وبموجبها تنشأ بمقتضى أحكام الدستور الاتحادي هيئة مستقلة للانتخابات والاستفتاء وتتولى إدارة العملية الانتخابية وعملية الاستفتاء وتضمن كل القوائم المتنافسة على مقاعد الهيئة التشريعية تمثيلاً متساوياً بالمناصفة بين الجنوب والشمال.

الانتخابات التشريعية

وأشارت القرارات إلى نظام الانتخابات التشريعية الوطنية حيث بين ان انتخابات الهيئة التشريعية تجري وفق نظام القائمة النسبية المغلقة، ويحدد القانون تقسيم الدوائر الانتخابية ويحق للمستقلين الترشح عبر تشكيل قوائم خاصة بهم حائزة على توقيع ما لا يقل عن خمسة آلاف ناخب مسجل من سكان الدائرة الانتخابية المعنية وأن يحق لكل مواطن ومواطنة بلغ سن 18 عاماً ممارسة حق الاقتراع.

قرارات السلطة التشريعية

وحول قرارات السلطة التشريعية أشار التقرير إلى أن السلطة التشريعية تتكون من ثلاثة مجالس تشريعية الأول مجلس النواب الذي يضم عدداً من النواب يجري انتخابهم بالاقتراع السري الحر والمباشر وفقا لنظام القائمة النسبية المغلقة.

والثاني المجلس الاتحادي ويتكون من عدد من الأعضاء لا يزيد عن نصف عدد أعضاء مجلس النواب، يتم انتخابهم جميعا بالاقتراع السري الحر والمباشر بنظام القائمة النسبية على مستوى الإقليم، وبالتمثيل المتساوي بين الأقاليم.

والثالث الجمعية الوطنية وتتكون من الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والمجلس الاتحادي.

كما بينت القرارات شروط المرشح لعضوية مجلس النواب والمجلس الاتحادي على أن يكون يمنياً وأن لا يقل سنه عن خمسة وعشرين عاماً (مجلس النواب)، و(30 عاماً للمجلس الاتحادي) وأن يكون حاصلاً على الثانوية العامة أو ما يعادلها كحد أدنى وأن يكون مستقيم الخلق والسلوك، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

كما أشارت إلى بعض المبادئ المتعلقة بالسلطة التشريعية والتي أوضحت مدة كل من مجلس النواب والمجلس الاتحادي بأربع سنوات.

وأن يحظر تعيين أعضاء مجلس النواب والمجلس الاتحادي في أي مناصب تنفيذية عدا رئاسة وعضوية مجلس الوزراء كما يحظر عليهم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية وعضوية مجالس الأقاليم أو المجالس المحلية في المحافظات أو أية مناصب في الإقليم أو السلطة المحلية.

وأن تشغل النساء ما نسبته 30% على الأقل في المجالس التشريعية المنتخبة.

وأن يكون لكل مجلس من مجالس السلطة التشريعية لائحة خاصة به تنظم أعماله وتناقش وتقر من المجلس المعني وتصدر بقانون.

الإشادة بتقرير الفريق

وحظي التقرير الذي يعد خلاصة عمل فريق بناء الدولة خلال الفترة 13 يوليو إلى الـ26 من ديسمبر 2013م بإشادة الكثير من المكونات السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني في وقت لا يزال التقرير محل نقاش واستعراض أمام أعضاء مؤتمر الحوار لإبداء الملاحظات والتعديلات حتى يتم إقراره والإجماع عليه خلال الجلسة العامة الثالثة الختامية.

عدن في الصدارة تليها الضالع ثم حضرموت، وعمران الأقل معرفة

استطلاع بحثي يكشف: أقل من نصف اليمنيين يعرفون الفيدرالية غالبيتهم في المحافظات الجنوبية

قالت نتائج استطلاع بحثي إن أقل من نصف اليمنيين سمعوا عن الفيدرالية، معظمهم من الذكور، ومن أبناء المحافظات الجنوبية.

وحسب نتائج الاستطلاع / نشره موقع الحوار الوطني / و الذي نفذته مؤسسة برسنت لبحوث الرأي وتعزيز الشفافية وشمل عينة من 1064 مبحوثاً في 9 محافظات فإن 56% لم يسبق أن سمعوا عن الفيدرالية أو الأقاليم غالبيتهم في المحافظات الشمالية، بينما قال قرابة 44.3% إنهم سمعوا عنها. وكان الذكور هم الأكثر معرفة بالفيدرالية مقارنة بالنساء، وقال أكثر من 60% منهم أنهم سبق وسمعوا عن الفيدرالية مقابل 28% من النساء قلن ذلك.

وعند توزيع النتائج على محافظات شمالية وجنوبية، فإن نسبة الذي قالوا بأنهم سمعوا عن الفيدرالية أكثرهم في المحافظات الجنوبية التي شملتها الدراسة وهي عدن، الضالع، وحضرموت، وبفارق عن المحافظات الشمالية (صنعاء، تعز، الحديدة، إب، عمران، وحجة) يتجاوز 38%. وحسب نتائج الاستطلاع فإن 76.6% في المحافظات الجنوبية سمعوا عن الفيدرالية مقابل 38% في المحافظات الشمالية.

وسجلت أعلى نسبة معرفة بالفيدرالية والأقاليم في مجتمع محافظة عدن، حيث قال أكثر من 92% أنهم سمعوا عن الفيدرالية، تليها الضالع، ثم حضرموت، وتتراجع النسبة إلى أقل من 60% في أمانة العاصمة وأقل من النصف في إب، وأقل من 19% في عمران. وتشير النتائج إلى أن تدني مستوى المعرفة بالفيدرالية في المحافظات الشمالية وخصوصا في المناطق الحضرية مثل أمانة العاصمة قد يكون مرتبطاً بمخاوف المجتمع في هذه المحافظات من خيار الفيدرالية حيث تعارض نسبة عالية فيها خيار الفيدرالية كشكل للدولة كما سيتضح لاحقا..

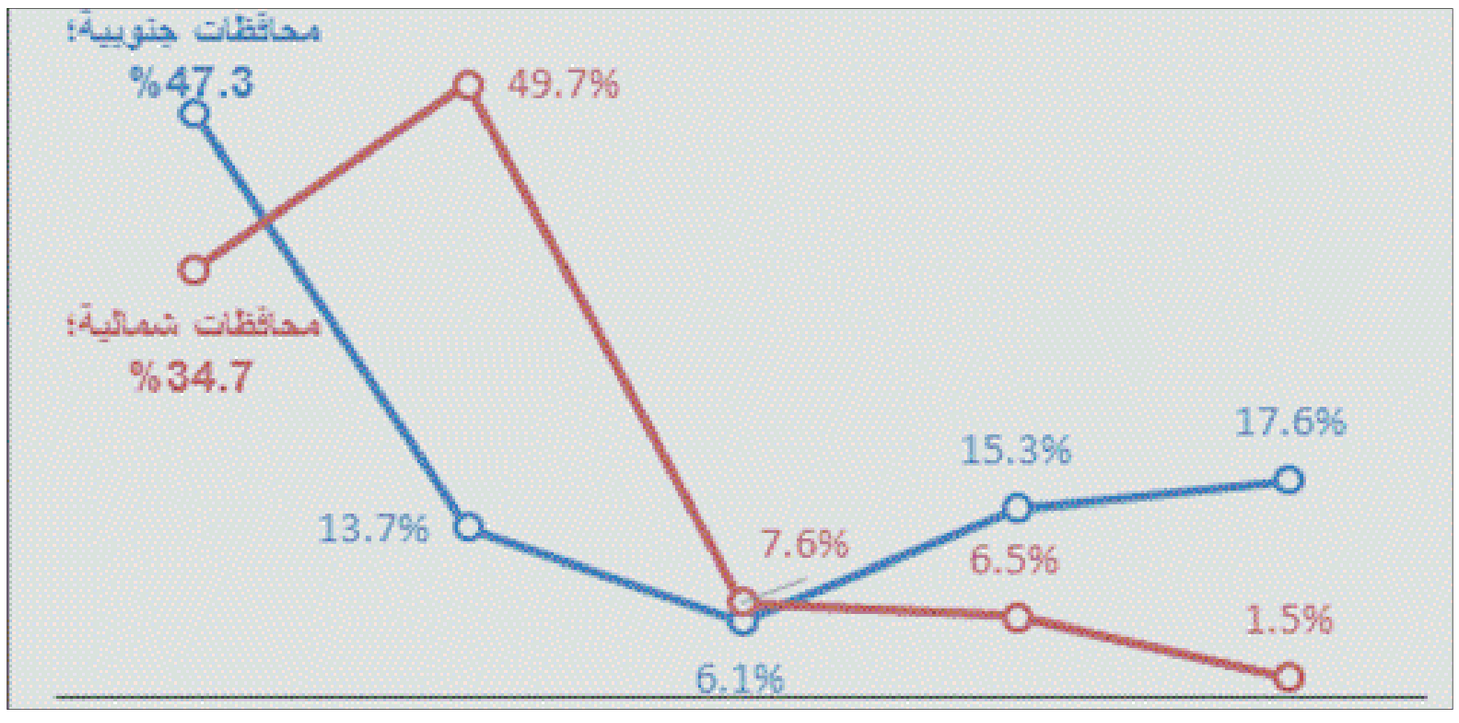

شكل الدولة:

طرح السؤال عن شكل الدولة على المبحوثين الذين قالوا بأنهم سمعوا عن الفيدرالية أو يعرفونها (44.3% من اليمنيين)، وكان السؤال حول تفضيلاتهم بالنسبة لشكل الدولة اليمنية: (ماذا تفضل لو طلب منك الاختيار، هل تفضل أن تكون اليمن دولة فيدرالية من عدة أقاليم، أم دولة بسيطة (بدون أقاليم)؟ إذا كنت لا تعرف الفرق بينهما أخبرني بذلك؟).

وحسب النتائج يفضل النظام الفيدرالي 38.2% من اليمنيين الذين سمعوا عن الفيدرالية، فيما يفضل شكل الدولة البسيطة (الحالي) 39.7%، وقال أكثر من 7% ممن سمعوا عن الفدرالية أنهم لا يعرفون الفرق بين الفيدرالية وغيرها، و قرابة 9% لا يعرفون أي الخيارين أفضل لليمن. ورفض الإجابة قرابة 6%. ولم تسجل فوارق بين إجابات الرجال والنساء.

المؤيدون لخيار الفيدرالية في المحافظات الجنوبية أكثر منهم في المحافظات الشمالية بقرابة 13% في النتائج الإجمالية، حيث أفاد أكثر من 47% في المحافظات الجنوبية أنهم يفضلون خيار الدولة الفيدرالية مقابل 34.7% في المحافظات الشمالية. ويفضل شكل الدولة البسيطة 49.7% في المحافظات الشمالية مقابل 13.7% فقط في المحافظات الجنوبية، وحسب الشكل فإن نسبة كبيرة في المحافظات الجنوبية كانوا إما لا يعرفون الخيار الأفضل (15.3%) أو لا يريدون الإجابة على السؤال (17.6%).

حسب المحافظات

لكن النتائج التفصيلية حسب كل محافظة كشفت بأن خيار الفيدرالية تجاوز خيار الدولة البسيطة في محافظات شمالية أيضا مثل أمانة العاصمة والحديدة، وحدث العكس في محافظات جنوبية مثل الضالع التي صوت فيها لصالح الدولة البسيطة أكثر من الذين اختاروا شكل الدولة الفيدرالية.

كل الذين سمعوا عن الفيدرالية في محافظة عمران اختاروا شكل الدولة البسيطة (الحالي) عندما سئلوا عن تفضيلاتهم بشأن شكل الدولة، تليهم محافظة إب بنسبة تزيد عن 78%، وقرابة نصف مجتمع تعز يفضلون الدولة البسيطة مقابل 38% يفضلون الدولة الفيدرالية وبشكل مقارب من تعز كانت النتائج في الضالع.

وفي محافظة حجة اختار قرابة 46% الفدرالية و44% اختاروا شكل الدولة البسيطة، واختار الفدرالية في الحديدة (من المحافظات الشمالية) 38% ممن سمعوا عنها مقابل 31% اختاروا الدولة البسيطة، وفضل أكثر بقليل من نصف السكان الذين سمعوا عن الفيدرالية في أمانة العاصمة، فضلوا الفيدرالية مقابل 25% تقريبا اختاروا شكل الدولة البسيطة وأجاب قرابة ربع السكان بأنهم لا يعرفون أي الخيارين أفضل.

وفي محافظة حضرموت اختار الفيدرالية 42% ممن سمعوا عنها مقابل 3.8% اختاروا شكل الدولة البسيطة (القائم) وقال أكثر من 42% بأنهم لا يعرفون أي الخيارين أفضل لليمن. وفي محافظة عدن التي أفاد أكثر من 92.% من سكنها بأنهم سمعوا عن الفيدرالية، إلا أن 60% منهم يفضلون الفيدرالية كشكل للدولة اليمنية، ورفض 30% منهم الإجابة، وقال 8.5% بأنهم لا يعرفون الخيار الأفضل لليمن مقابل 2.1% فقط اختاروا شكل الدولة البسيطة.

وأثر المستوى التعليمي على إجابات المبحوثين الذين سمعوا عن الفيدرالية، فمعظم اللذين أجابوا بعدم معرفتهم الفرق بين شكل الدولة البسيطة والفيدرالية، أو عدم معرفتهم للخيار الأفضل، كانوا من الأميين أو من المستويات التعليمية الدنيا، وكان شكل الدولة البسيطة (الحالي) هو الخيار الأكثر تفضيلا عند أكثر من نصف الأميين مقارنة بـ16.7% اختاروا الفيدرالية.

عدد الأقاليم:

تم سؤال الذين اختاروا الفيدرالية كشكل للدولة عن عدد الأقاليم التي يفضلونها، وقال 34.4% منهم بأنهم يفضلون الفدرالية من إقليمين شمال وجنوب أكثرهم من النساء. وفي المركز الثاني جاءت الفيدرالية من 5 أقاليم حسب خيارات 27% ممن يفضلون الفيدرالية كشكل للدولة اليمنية وكان أكثر هؤلاء من الرجال، وتوزعت إجابات البقية بين ثلاثة أقاليم، وأربعة وأكثر من خمسة أقاليم. فيما أفاد 4.4% أكثرهم من النساء بأنهم لا يعرفون ورفض الإجابة 2.2.

وحسب النوع فإن أكثر من نصف النساء اللاتي يفضلن الفيدرالية، يفضلنها فيدرالية من إقليمين مقابل ربع الرجال الذين يفضلون الفيدرالية، فيما كان 36% من الرجال مع فيدرالية من 5 أقاليم.

وكان خيار من يؤيدون الفيدرالية في الجنوب هو إقليمين (شمال وجنوب) حسب رأي 85% منهم مقابل 8.5% في المحافظات الشمالية. واختار 39% من المبحوثين في المحافظات الشمالية أن يكون عدد الأقاليم 5 أقاليم، وتوزع بقيتهم بين فيدرالية من أربعة أقاليم أو أكثر من خمسة أقاليم .

أغلب الذين فضلوا خيار الفيدرالية من إقليمين كانوا في حضرموت بنسبة 91% ويليها عدن بنسبة 82% ومن ثم الضالع بنسبة 75%. فيما كانت نسبة محافظة عمران من الذين فضلوا خيار الدولة البسيطة 100% تليها محافظة إب بنسبة 79% وتعز بنسبة 49% والضالع بنسبة 47% وحجة 44% من إجمالي الذين فضلوا خيار الدولة البسيطة من اليمنيين. وكانت نسب محافظات إب وتعز وحجة مرتفعة في الأكثر تفضيلاً لخيار فيدرالية من خمسة أقاليم، فيما ارتفعت نسبة محافظة الحديدة في خيار فيدرالية لأكثر من خمسة أقاليم .